عام بعد المئة.. ولم تنته القضية

سمير الشريف

قرن من الزمان مضى على ذلك الوعد المشؤوم الذي أطلقه وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور ومنح بموجبه اليهود فلسطين كوطن قومي لهم. مئة عام مرت والأيام هي الأيام يعيش فيها الفلسطيني آلامه ومعاناته التي ما زالت متواصلة.

ما أقرب الأمس من اليوم، خاصة حين يتصل هذا الأمس بما نعيشه اليوم من سياقات سياسية وفكرية تكاد تتشابه إلى درجة التطابق. نقول عنها مؤامرة، ويصفها البعض بالمشروع الشيطاني، لكن في المحصلة هي استهداف لشعب بأرضه وتاريخه ومستقبله السياسي، نعم هي مؤامرة التقت فيها المزاعم والأساطير الصهيونية مع أطماع دول الاستعمار الغربي فكان الشعب الفلسطيني هو الضحية التي دفعت ثمناً كان يمكن أن تدفعه أي دولة في المنطقة لو وقع عليها الاختيار.

مؤامرة تتكرر فصولاً مع فارق زمني بين أمس كانت أوصال الأمة فيه ممزقه بفعل استعمار كولونيالي مباشر واستعمار اقتصادي وأمني، وقد يصبح نفسياً أيضاً ومباشراً، وحاضراً تغيب فيه الإرادة العربية وتسلب شهامة ما زالت الأجيال تتغنى بها. ففي الثاني من شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٧ وبعد مرور نحو ثلاث سنوات على الحرب العالمية الأولى التي كانت العوامل الاقتصادية أحد أسبابها والتي تمحورت حول إعادة توزيع المستعمرات بين الدول الفتية الساعية إلى التحول من دول رأسمالية صناعية إلى إمبريالية ذات اقتصاد ما فوق قومي، وهنا بدأت الرواية الاستعمارية ببعديها القومي والعالمي. وهذا عائد بطبيعة الحال إلى عداء كان يتشكل في المجتمعات الأوروبية بشكل عام وفي بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص، الذي ترتد أسبابه كرها للنشاط الاقتصادي لليهود المقيمين في تلك الدول وهو بدوره أصبح يهمش دور البرجوازيات المحلية بسبب أن الرأس المال اليهودي كان في حركة دائمة بحثاً عن مجالات توظيف واستثمار في الدورات الاقتصادية لهذه البلدان التي كانت تتعثر وتنتقل من أزمة إلى أخرى لأسباب عدة، خاصة أن رأسمالية الدولة ملزمة بالتقديمات الاجتماعية للشعوب، على حين الرأس المال اليهودي كان متحرراً من هذه القيود، ما أجج العداء لليهود وطرح على طاولة البحث ضرورة إيجاد حل لهذه الحالة بإخراجها من دائرة الاقتصاد. هنا علينا أن نتذكر ما ردده الرئيس الأميركي الأسبق أبراهام لينكوين وما ردده أيضاً العديد من المنظرين الاقتصاديين الأوروبيين وما بينه ما قيل عن الهولوكست والمحرقة، بغض النظر عن دقة أرقامها إلا أنها تعكس حالة من الكره لليهود، الذين إن كان لديهم قدرات مالية عالية لكن حياتهم كانت تشبه حياة الغجر بسبب تكرار الترحال لديهم سعياً منهم لتوظيف أكبر قدر ممكن من الأموال والاستثمار.

في هذه المرحلة بالذات بدأت بريطانيا وساستها بالتفكير الجدي بالتخلص من هذا النشاط الاقتصادي لليهود. ففي العام ١٩١٤ بدأت الحرب العالمية الأولى وخرجت الإمبراطورية العثمانية منها مهزومة، وقد كان لها دور غير مباشر في هجرة اليهود سراً في هذه الحقبة الزمنية. وقبل انتهاء الحرب العالمية الأولى بعام، أعلن عن وعد بلفور الذي بموجبه منحت فلسطين إلى اليهود كوطن قومي لهم تحت شعار «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، وفى هذه الفكرة تقاطع وزير الخارجية البريطاني مع ما سعى إليه المحامى حايم هيرتزل في مؤتمر بال الصهيوني في سويسرا حيث عبر من خلاله عن ضرورة تجميع اليهود في وطن قومي يؤسس عبره لبنى اقتصادية وسياسية يكون عبرها الرأسمال اليهودي طليق اليدين، علماً أن هيرتزل رغم كونه يهودياً غير متدين، لكنه وجد في اليهودية ملاذاً آمناً لأفكاره الصهيونية المتطرفة فألبسها هذا الثوب مع إدخال الروايات التلمودية لتأخذ طابع حضارة دينية كباقي الحضارات.

على هذا تقاطعت المصالح الاستعمارية الرأسمالية والفكر الصهيوني خاصة بعد التطور المطرد في الإنتاج ودخول الآلة في كل مناحي الحياة، وبدأت أوروبا الاستعداد لدخول مرحلة الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية في التنافس على المستعمرات ومناطق النفوذ، وعيونها شاخصة على الثروات النفطية والمواد الخام بهدف الإمساك بطرق الملاحة العالمية وضمان وصول النفط إليها، وبشكل مستدام دونما أي منافسة. وهنا بدأ المشروع الاستعماري للمنطقة بالولوج إلى حيز التنفيذ، وبدأت معه موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل علني وتحت حماية رماح القوات البريطانية التي كانت وظيفتها هي مساعدة الفلسطينيين وليس سرقة أرضهم وليس التآمر عليهم ومنح أرض لمجموعات بشرية جاءت من كل بقاع الأرض لتستولي عليها.

هذه التسهيلات البريطانية للمجموعات اليهودية الوافدة قابلها عقوبات على كل من كان يسعى من الفلسطينيين لرفض هذا الواقع حيث تعرض بعضهم إلى عقوبات قاسية فرضتها قوات الانتداب البريطاني بشكل فردي وجماعي، الأمر الذي دفع بالشعب الفلسطيني إلى المقاومة والاعتراض وصولاً إلى العصيان المدني وثورة العام ١٩٣٦ التي تعتبر الأطول في التاريخ، إلا أنه بفعل موازين القوى وتكالب المشروع الاستعماري الرامي إلى إزاحة الهم اليهودي عن كاهله كانت المؤامرة تزداد ضراوة، حتى استعار الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كان يعيشها المجتمع الرأسمالي والتي ازدادت سوءاً معلناً الاستعداد للبدء بالحرب العالمية الثانية.

مع بداية الحرب العالمية الثانية التي أفضت إلى نتائج كارثية على البشرية برمتها وأسست لنظام عالمي جديد، بعد أن خرجت منها دول منتصرة وأخرى منهزمة، كان المشروع الصهيوني يترسخ بشكل تدريجي ويأخذ تشكيلات سياسية وعسكرية إجرامية تقتل الفلسطينيين المدنيين بدعم مباشر من الانتداب البريطاني. وبعد انتهاء الحرب وانشغال الدول المتصارعة بلملمة أوضاعها وجراحها والسعي لإعادة النهوض بمجتمعاتها والبحث عن كيفية تعويض خسائرها، وانكفاء البعض الآخر بسبب هزيمته وتبلور شكل سياسي اقتصادي جديد ودخول الدول الاستعمارية عهداً جديداً من مرحلة تصنيع وسائل الإنتاج، أصبح من الضرورات القصوى توفير وسائل الطاقة بلا أي شراكة، مع الاحتفاظ بحق العرض والطلب والسيطرة غير المباشرة على هذه المواد التي يصفها المنظرون الاقتصاديون الأوروبيون بشريان الحياة، بينما الأعين ظلت شاخصة على فلسطين تنتظر اللحظة المناسبة للانقضاض على الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.. فكان الخامس عشر من أيار ١٩٤٨ يوماً أعلن فيه قيام دولة إسرائيل وهو يوم النكبة الفلسطينية والعربية الكبرى، وكان الهدف الأساس، وما زال، نهب ثروات المنطقة وفي مقدمتها النفط والسيطرة على طرق الملاحة والمضائق المائية، وأن يكون هذا الكيان قاعدة متقدمة لحماية مشاريع الدول الاستعمارية ومنع أي دور تحرري في المنطقة وقمعه في مهده، وفي مقابل ذلك دعم خلق كيانات عربية مرتبطة بهذا المشروع وشطر أي مشروع نهضوي عربي بل عزل مشرق الأمة عن مغربها وصولاً لكل أشكال التقاتل والفتن وضرب الدولة الوطنية.

مئة عام وعام على وعد بلفور وما زلنا حتى الآن نعيش فصوله التي لم تنته بعد. قاومناه وما زلنا في مكاننا نواصل فلسطينيين وعرباً مقاومة هذا المشروع الذي أجمعنا عليه كقوى تقدمية بأنه استهداف لكل الأمة، وأن لا نهضة لهذه الأمة إلا عبر البوابة الفلسطينية، واعتبار أن قضية فلسطين كانت ويجب أن تبقى عنوان النضال، ليس الفلسطيني والعربي وحسب، بل عنوان النضال التحرري على امتداد العالم، نظراً للأبعاد الإنسانية والأخلاقية التي تحملها هذه القضية. ولن يغير من هذا الأمر بعض ما تشهده المنطقة من إرهاصات وتراجعات، بعد تفتيت أكثر من دولة وازنة، عبر الفتن والصراعات الطائفية والمذهبية والإثنية التي لم تترك شيئاً إلا ومسته حرباً وخراباً وتدميراً، يغذي ذلك سياسات رسمية لبعض الأنظمة العربية التي لم يعد لها هم إلا النأي بنفسها بعيداً عن مصالح وتطلعات شعوبها والحفاظ على مقاليد الحكم. وقد كانت البداية مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد التي حولت نصر الجيش المصري إلى هزيمة سياسية. تلاها اتفاق أوسلو الذي ضحى بالانتفاضة الأولى التي امتدت ستة أعوام وقدم رأسها قرباناً للإدارة الأميركية التي نجحت في جعل الحالة الرسمية الفلسطينية أسيرة مفاوضات بات الجميع يدرك أنها عنوان لاستكمال تصفية الحقوق وبأياد فلسطينية في ظل تصاعد حالة التبعية العربية التي باتت تتفنن في اختراع أشكال تطبيعية لم نعهدها، منها الرياضي والاقتصادي والثقافي وغداً السياسي وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وإعلان الاستسلام النهائي لها.

عماد مصطفى سفير لسورية لدى لاوس

| الوطن

استقبل رئيس جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية بونهانج فوراشيت السفير السوري عماد مصطفى في القصر الجمهوري في العاصمة فيينتيان وتقبل منه أوراق اعتماده سفيراً غير مقيم للجمهورية العربية السورية في لاوس.

وعبر الرئيس فوراشيت عن تقديره للتحيات التي نقلها إليه السفير مصطفى من الرئيس بشار الأسد وعن سروره لانتصار سورية على الجماعات المسلحة وعن أمله في أن تبني سورية مستقبلاً زاهراً، بحسب الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والمغتربين.

حضر مراسم تقديم أوراق الاعتماد وزير رئاسة الجمهورية في لاوس ونائبة وزير الخارجية والمستشار أحمد دياب المستشار لدى سفارة الجمهورية العربية السورية في بكين.

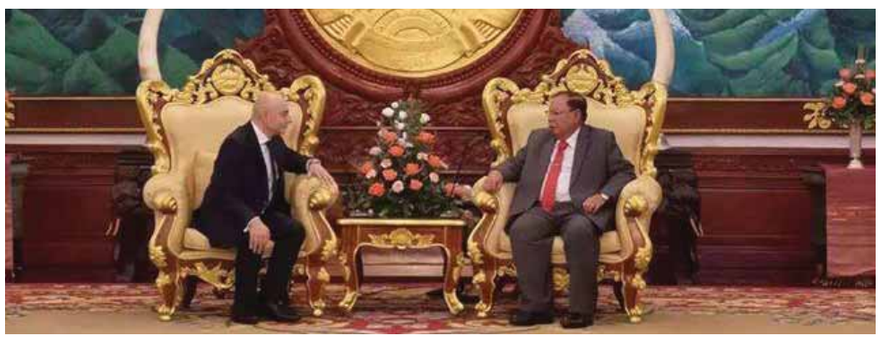

رئيس جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية بونهانج فوراشيت مستقبلاً السفير السوري عماد مصطفى (عن الإنترنت)

روسيا: من حق دمشق استخدام «إس ٣٠٠» لحماية مصالحها

| وكالات

أكد رئيس لجنة الدفاع في مجلس الدوما الروسي، فلاديمير شامانوف، أمس، أن دمشق تمتلك كل الحق في استخدام أنظمة الدفاع الجوي «إس ٣٠٠» لحماية مصالحها الوطنية، مؤكداً أن الجنود السوريين قادرون على إدارتها بشكل مستقل.

وقال شامانوف في تصريح للصحفيين، في تعليق على تهديدات أطلقها مسؤول في كيان الاحتلال الإسرائيلي بشأن استهداف المنشآت الخاصة بصواريخ «إس ٣٠٠» في سورية: إن «أنظمة الدفاع الجوي إس ٣٠٠ التي زودت موسكو بها سورية تتمتع بحماية عالية ودمشق تمتلك كل الحق في استخدامها لحماية مصالحها الوطنية سواء من الناحية القانونية أم المعنوية».

ولفت شامانوف وفق وكالة «سانا» للأنباء إلى أن «الجنود السوريين مروا بمجموعة كاملة من التدريبات وهم قادرون على إدارة مجمعات صواريخ «إس ٣٠٠» عالية الفعالية بشكل مستقل»، إلا أنه لم يستبعد إرسال مستشارين روس من أجل هذه الأنظمة.

وكان المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية، اللواء إيغور كوناشينكوف، أكد أواخر الشهر الماضي استكمال تسليم الجيش العربي السوري منظومات «إس٣٠٠» ومنظومات «بوليانا دي ٤» الآلية الخاصة بالتحكم، مشيراً إلى أن المستشارين العسكريين الروس يواصلون تدريب القوات السورية على تشغيل نظام «إس ٣٠٠».

ودعا المسؤول العسكري الروسي أصحاب الرؤوس الساخنة، في إشارة منه إلى مسؤولي كيان الاحتلال الإسرائيلي، لتقييم الوضع القائم في المنطقة بشكل موضوعي والامتناع عن اتخاذ أي تصرفات استفزازية في الأراضي السورية. جاءت تصريحات شامانوف بعد ساعات قليلة من تأكيد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن موسكو حذرت مراراً «إسرائيل» من شن ضربات على الأراضي السورية، معتبراً أن رد بلاده على كارثة «إيل-٢٠» كان «معتدلاً لكنه حاسم».

وقال لافروف، في حديث لصحيفة «El Pais» الإسبانية: «توصل الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى فهم مشترك لضرورة التنسيق لتجنب الاشتباكات الجوية بين مجموعة القوات الجوية الفضائية الروسية العاملة في سورية من جهة والقوات الجوية الإسرائيلية من جهة أخرى». وأوضح لافروف: «للأسف، لم يطبق الجانب الإسرائيلي التزاماته دائماً بصورة صارمة، لاسيما فيما يخص إبلاغ العسكريين الروس بعملياته العسكرية المنفذة على الأراضي السورية، وفي بعض الحالات عرّض هذا الأمر حياة وصحة عسكريينا في سورية للخطر، كما حصل ذلك، على سبيل المثال، خلال غارات الطائرات الإسرائيلية على مواقع في منطقة مدينة تدمر في آذار ٢٠١٧».

وتابع: «حذرنا من أن مثل هذا الأسلوب من التعامل يمكن أن يؤدي إلى تداعيات كارثية، وتم توجيه هذه الرسائل عبر جميع القنوات وعلى مستويات رفيعة، وبالتزامن مع ذلك شددنا على أن العمليات العسكرية لا تستطيع حل مباعث قلق إسرائيل في مجال أمنها وإنما على العكس تسهم حصراً في زيادة التوتر الإقليمي».

وأشار لافروف إلى أن «إسرائيل»، وعلى الرغم من هذه التحذيرات، واصلت ممارساتها بشن ضربات عدوانية على الأراضي السورية، ما أسفر عن كارثة طائرة «إيل-٢٠» الروسية ومقتل الضباط الـ١٥ الذين كانوا على متنها. وأكد لافروف، أنه «لم يكن بإمكاننا أن نبقي الأمور على حالتها التي كانت فيها بعد الحادث الذي وقع في ١٧ أيلول، ورد روسيا كان معتدلاً لكنه حاسم».

في المقابل، قال وزير شؤون القدس والبيئة والتراث الثقافي الإسرائيلي، زيف إلكين في تصريحات صحفية لوسائل إعلام روسية: «إننا نعتبر نشر منظومات إس-٣٠٠ في سورية خطأ جسيماً، فتسليم السوريين هذه الصواريخ أمر خطير». وأضاف: «وعند وجود الرغبة في ذلك سيكون بإمكان السوريين استخدام هذه الأسلحة لإسقاط طائرة عسكرية أو مدنية إسرائيلية وبالتالي قد يؤدي توريد إس-٣٠٠ إلى زعزعة الوضع».

وذكر إلكين استعداد «إسرائيل» لمهاجمة هذه المنظومات حال ضربها أهدافاً إسرائيلية.

وأوضح، أن «إسرائيل» سترد على الهجمات التي تستهدف أراضيها أو طائراتها «ليس عبر الاحتجاجات الدولية وإنما من خلال الإجراءات العملية التي بلا شك ستنفذ في الحال». وفي رده على سؤال توضيحي حول الجهة التي ستعمل «إسرائيل» ضدها حال تعرّض أهدافها لضربات من «إس-٣٠٠»، قال إلكين: «ضد المنظومات التي سيتم بواسطتها إطلاق النار على الأراضي أو الطائرات الإسرائيلية، وآمل جداً في ألا يكون هناك عسكريون روس».

اقتتال بين «حراس الدين» و«جيش الإسلام» في عفرين

الجيش يحبط تسلل إرهابيين من «المنزوعة السلاح» في ريف حماة

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

أحبط الجيش العربي السوري محاولة تسلل لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المسلحة المتحالفة معه باتجاه بعض نقاطه في ريف حماة الشمالي وذلك انطلاقاً من المنطقة «المنزوعة السلاح» التي حددها «اتفاق إدلب».

ووسط اقتتال نشب بين ميليشيا «جيش الإسلام» و«أحرار الشرقية» في عفرين، تقوم الأولى بتبييض الأموال التي أخرجها متزعموها من الغوطة الشرقية.

وبين مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الجيش أردى العديد من الإرهابيين وجرح آخرين في تصديه لمحاولة تسللهم واعتدائهم على نقاطه العسكرية في جنوب قرية الزكاة وفي تل الصخر ومورك ووادي الدورات شرقي اللطامنة في ريف حماة الشمالي.

كما دك الجيش بالمدفعية الثقيلة تحركات للإرهابيين في الزيارة وخربة الناقوس بريف حماة الغربي ما أدى إلى مقتل العديد منهم وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي.

وأوضح المصدر، أن الجيش دك بالمدفعية الثقيلة أيضاً نقاط انتشار الإرهابيين في الزكاة وأطراف اللطامنة وكفر زيتا وحرش الهبيط، ما أدى إلى مقتل العديد منهم وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي أيضاً. وأكد المصدر، أن الجيش بالمرصاد للإرهابيين دائماً في مختلف المحاور والمناطق وعلى أهبة الاستعداد لمواجهة أي تحركات لهم سواء كانت ليلية أو نهارية والتصدي لأي خرق أمني في المنطقة «المنزوعة السلاح» مابين ريفي حماة وإدلب وتكبيدهم خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

من جهته، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن مسلحي «الحزب الإسلامي التركستاني» المدعوم من تركيا وتنظيم «حراس الدين» فرع القاعدة الجديد في سورية، استهدفوا منطقة جورين في القطاع الشمالي الغربي من ريف حماة، ليقطعوا الهدوء الحذر الذي ساد مناطق الهدنة في المحافظات الأربع، حلب وإدلب وحماة واللاذقية، منذ ما بعد منتصف ليل الإثنين.

ولفت «المرصد» إلى اندلاع اقتتال جديد لم تعرف أسبابه في مدينة عفرين الخاضعة لسيطرة ميليشيات مدعومة من تركيا، وذلك بين مجموعة تدعى «شهداء الرقة» التابعة لميليشيا «أحرار الشرقية»، ومجموعة من ميليشيا «جيش الإسلام» المستعيد أنفاسه مؤخراً بمساعدة من «أحرار الشرقية».

ولفت إلى أن ما يسمى «الشرطة العسكرية في المدينة» تدخلت لفض الاقتتال ووقف إطلاق النار، «بينما لا يزال التوتر والاستنفار بين الطرفين قائماً في المدينة» حتى مساء أمس.

وذكر «المرصد» أن الاقتتال أسفر عن خسائر بشرية بين الطرفين، إذ تأكد مقتل مسلح على الأقل من «أحرار الشرقية»، كما أصيب مدني بجراح.

وجاء الاقتتال بموازاة ما ذكره «المرصد» عن أن العشرات من أبناء غوطة دمشق الشرقية الذين خرجوا إلى الشمال، شوهدوا وهم يعملون في مشاريع إنتاجية، «وعند الاستفسار منهم، ربطوا الموضوع بـ«جيش الإسلام» ومتزعمه عصام البويضاني» وفق «المرصد»، الذي نقل عما سماها مصادر موثوقة، أن «جيش الإسلام» وبعد خروجه من غوطة دمشق الشرقية (في نيسان الماضي)، ومعه عشرات ملايين الدولارات، عمد لإقامة مشاريع مختلفة في الشمال السوري، يعمل فيها مدنيون من الغوطة في الواجهة، بتمويل من قيادة الميليشيا، وأول هذه المشاريع هي أرض واسعة تحتوي على أغنام وأبقار وإبل وحتى الخيول العربية الأصيلة، إذ يبلغ سعر الواحدة من الأخيرة أكثر من ١٥ ألف دولار أميركي، إلى جانب افتتاح معملين للأجبان والألبان، قرب بلدة بزاعة في القطاع الشمالي الشرقي من ريف محافظة حلب، إضافة لمعمل لتنقية وتصفية مياه الشرب، في منطقة الباب بريف حلب الشمالي الشرقي.

الخالدي لـ«الوطن»: المحافظة كُلفت بإعادة الخدمات تمهيداً لعودة الأهالي

دمشق تقرر عودة جميع سكان «اليرموك» إليه

| موفق محمد - وكالات

أعلن نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، أمس، أن دمشق قررت رسمياً عودة جميع سكان مخيم اليرموك إليه، في حين قال سفير دولة فلسطين لدى سورية محمود الخالدي لـ«الوطن»: «أبلغنا» بقرار القيادة السورية، وأنه تم تكليف محافظة مدينة دمشق بإعادة الخدمات تمهيدا لعودة الأهالي.

ونقل موقع قناة «الميادين» الالكتروني عن المقداد تأكيده أن «بلاده قررت رسمياً عودة جميع سكان مخيم اليرموك إليه».

وتمكن الجيش العربي السوري في أيار الماضي من تحرير مخيم اليرموك الواقع جنوب العاصمة، بالكامل في أيار الماضي، بعد أن كانت ميليشيات مسلحة سيطرت عليه في العام ٢٠١٢، ومن ثم تنظيما داعش و«جبهة النصرة» الإرهابيين في ٢٠١٥.

ويقدر عدد سكان المخيم قبل الأزمة التي اندلعت في عدد من مناطق البلاد في آذار ٢٠١١ بنحو نصف مليون نسمة منهم نحو ١٦٠ ألف فلسطيني، جرى تهجير أغلبيتهم قسريا من قبل الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، إلى مناطق محيطة بدمشق تقع تحت سيطرة الدولة.

وأوضح المقداد، أن «هناك جهوداً لإزالة الألغام التي خلفتها الجماعات المسلحة في مخيم اليرموك ولاسيما داعش»، مضيفاً إنه «لا مانع في أن يكون هناك دور للسلطة الفلسطينية أو «الأونروا» في إعادة إعمار مخيم اليرموك».

وأكد المقداد، أن «هناك دولاً ما زالت تعرقل عودة اللاجئين السوريين والفلسطينيين إلى مناطقهم رغم التسهيلات»، مشيراً إلى أن هناك «رغبة سورية في قطع أي إشاعات حول تهجير الفلسطينيين ولاسيما في مخيم اليرموك».

وأوضح المقداد، أن «الحكومة السورية لا تضع أي مانع في عودة الفلسطينيين وهناك خطة لتنظيم عودة اللاجئين جميعاً».

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال سفير دولة فلسطين لدى سورية: إن هناك قراراً من القيادة السورية «بعودة المخيم كما كان» قبل سيطرة الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية عليه ومن ثم تحريره من قبل الجيش العربي السوري والقوى الرديفة والحليفة، موضحاً أنه «أبلغنا» بهذا القرار.

وذكر الخالدي، «أن محافظة مدينة دمشق كلفت بإعادة واستكمال البنى التحتية في المخيم تمهيداً لعودة الأهالي»، بعد التخريب الكبير الذي حصل نتيجة ممارسات التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

وأشار سفير دولة فلسطين إلى أنه ليس لديه فكرة عن الفترة الزمنية التي يمكن أن تتم فيها إعادة الخدمات إلى المخيم ومن ثم عودة الأهالي، لافتا إلى أن هذا الأمر مرتبط بأمور أخرى منها «توفر المال اللازم» لذلك.

وإن كانت هناك جهات ستساهم في إعادة بناء المنازل المهدمة وترميم البيوت المتضررة، قال الخالدي «هناك نحو ٤٠ بالمئة من المخيم صالح للسكن و٤٠ بالمئة أخرى تحتاج إلى بعض الترميم، وهذه الأمور يجب ترتيبها، وعملنا مستمر بالتنسيق وموافقة الحكومة السورية».

وإن كانت منظمة التحرير الفلسطينية ستساهم مادياً في إعادة بناء وترميم المنازل قال الخالدي: «نحن الآن نساهم بعملية فتح الطرقات وإزالة الأنقاض والآن وصل الأمر إلى مقبرة الشهداء التي تجري حالياً عملية ترميم لها».

وأضاف: «جميع الطرقات في المخيم تمت إزالة الأنقاض منها وفتحت». وإن كان يمكن مبدئياً السماح للأهالي الذين لم تتضرر بيوتهم بالعودة إليها خلال فترة قريبة، قال الخالدي: «هذا ما سنبدأ بالتنسيق بشأنه مع الدولة والجهات المعنية، وهذا هي الخطوة الثانية التي سنقوم بها».

وبينما كرر قياديون فلسطينيون في دمشق أن بدء إعادة الإعمار ينتظر قرار الحكومة السورية، لفت تقرير لـ«أ.ف.ب» منذ يومين إلى أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» تنتظر بدورها هذا القرار، ونقل عن مديرها العام في سورية محمد أبدي آدار قوله: «القضية الأساسية بالنسبة لنا هي ما هو مستقبل المخيم؟ هل ستسمح الحكومة للناس بالعودة أم لا؟».

وأضاف آدار: «نطرح هذا السؤال منذ تموز (الماضي) وقبل أن نتمكن من فعل أي شيء، يجب أن نحصل على إجابة واضحة من الحكومة»، في ظل معاناة المنظمة التي سُمح لها قبل نحو أسبوعين ببدء مسح أضرار منشآتها الـ٢٣ في المخيم بينها ١٦ مدرسة، من أزمة تمويل حادة. يضاف إليها، وفق المسؤول الأممي، «قول العديد من المانحين إنهم لن يدعموا إعادة الإعمار في سورية».

وتابع: «لكن بالنسبة لنا، هذه ليست إعادة إعمار وإنما إعادة تأسيس للخدمات»، معرباً عن اعتقاده بأن «إعادة الإعمار واستعادة الناس لكل الأشياء التي فقدوها، ستستغرق سنوات عديدة».

وكلّف مجلس الوزراء مطلع تموز الماضي وزارة الأشغال العامة والإسكان إنجاز مخططات تنظيمية جديدة لأحياء عدة في العاصمة بينها اليرموك.

جانب من الدمار الذي تسببت به المجموعات الإرهابية المسلحة في مخيم اليرموك (رويترز – أرشيف)